



## النقابة الوطنية للتعليم العالي المكاتب المحلية المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين فاس- مكناس



# بيان

أجرت المكاتب المحلية للنقابة الوطنية للتعليم العالي بالمركز الجهوي لمهن التربية والتكوين جهة فاس مكناس مشاورات تعلقت بالمستجدات الأخيرة غير المنطقية على مستوى قراءة خارطة التكوين، وكذا العلاقات بين مختلف المؤسسات ذات الصلة بالتربية والتكوين والطموح الذي راهن الكل على أن يكون واضحا ومتناغما مع مسارات بناء أسس متينة للنهوض بالمهام المنوطة بالمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين الذي أصدرت فيه المكاتب المحلية للنقابة الوطنية للتعليم العالي بيانات عديدة ونهت إلى التلکؤ في إجراء فصول وبنود مرسوم الإحداث الخاص بها المعتمد فيصلا بين التصورات غير الواقعية التي أصبحت الوزارة الوصية تتبناها دون تمحيص وفي ضرب صارخ للقوانين التي يحتكم إليها الكل مؤسساتيا. وبناء على ما ورد أعلاه اعتبرت المكاتب المحلية للنقابة الوطنية للتعليم العالي بالمركز الجهوي لمهن التربية والتكوين أن سياسة الهروب إلى الأمام والممارسة بشكل ممنهج من قبل الوزارة الوصية دون الإجابة عن الملف المطلي الذي لم يراوح مكانه ومناقشة قضاياها مع المكتب الوطني للنقابة الوطنية للتعليم العالي، أمر يدعو إلى الاستنكار في ظل ما أصبحنا نعيشه بالمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين من سوء فهم كبير من قِبَل الوزارة الوصية لمهام وأدوار مؤسسات تكوين الأطر العليا. وإيماننا من المكاتب المحلية للنقابة الوطنية للتعليم العالي بدورها التشاركي الفعال في كل المحطات التي تقتضي الأخذ برأيها أو بلورة تصور يعود على المنظومة بما هو إيجابي نعلن ما يلي:

### على المستوى الوطني:

-مطالبتنا الوزارة الوصية باحترام مرسوم الإحداث وعدم خلط بين مهام الأكاديميات المنظمة بمرسوم 07.00 المحرر بتاريخ 19 ماي 2000 عندما كان التكوين المهني تابعا لها، والمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين المحدثة بعد ذلك بأحد عشر سنة وفق مرسوم رقم 2-11-672-2 صادر في 23 ديسمبر 2011 مما يجعل أمر التبعية وفق قراءة قانونية لاغية.


-تجبنا من اعتماد المادة 2 والمادة 12 من قانون الأكاديميات "عصا موسى" لتحويل المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين مؤسسات تابعة يفتننها نفس منطوق هذه المواد الذي يؤكد على التكوين المهني ما قبل البكالوريا فكيف يمكن مؤسسة ارتبطت بما هو مدرسي أن تمارس وصايتها على مؤسسة ذات مهمة محددة بمرسوم ومهامها لا يمكن أن تضطلع بها إلا هي، مع كونها محدثة بعدها زمنيا، وتقوم بمهام التكوين لأطر ما بعد البكالوريا.

-مطالبتنا الوزارة الوصية بإعادة دراسة القانون الإطار 51-17 خاصة المادة 8 المحددة لماهية التعليم المدرسي ومكوناته وكذا المادة 10 دون نسيان أن نفس القانون يؤكد في منطوق مادته 12 على تجميع التدريس والتكوين ما بعد البكالوريا وهو ما نطالب به باعتماد المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين مؤسسات تابعة للجامعات بنفس المهام، وهو يحدد هويتها التربوية المتميزة عن الكل.

-مطالبتنا من الوزارة الوصية تفعيل الفقرة 5 من المادة 40 والمتعلقة بتعزيز الاستقلالية التي أعلى من شأنها مرسوم الإحداث عبر تركيزه على التنسيق بين المراكز والأكاديمية دون أي شيء آخر وهو ما لم تقم الوزارة بالوفاء بوعدائها في ذلك بإصدار قرار التنسيق،

- مطالبتنا الوزارة الوصية بمناقشة جدية للمشاكل التي تتخبط فيها المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين على مستوى طبيعة التكوين الحالي والمفروض بفعل الجائحة دون الأخذ بعين الاعتبار التوصيات والتنبيهات الصادرة في بيانات النقابة الوطنية للتعليم العالي وطنيا

مع إصرارنا على مطالبة الوزارة بفتح حوار جاد مع النقابة الوطنية للتعليم العالي حول الملف المطلي للمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين وتسريع وثيرة تغيير وضع المراكز وتصنيفها مؤسسات للتعليم العالي تابعة للجامعة إسوة بغيرها من المؤسسات المستقبلية لطلبة ما بعد البكالوريا أو حاصلين على الإجازة بجميع أصنافها وتغيير إطار الدكاترة العاملين بها إلى أساتذة مساعدين من حاملي الدكتوراه وتحديد العدد الخاص بالمناصب المخولة لهم ضمانا للشفافية والحكمة في التعامل مع هذه المشكلة التي عمرت أكثر من ثمان سنوات،

على المستوى الجهوي: 

❖ دقنا لجرس الإنذار الخاص بالتدريب الذي يخضع له الأساتذة المتدربون والمخصص له 6 ساعات أسبوعيا غير المنجز لحد الآن في معظم المراكز لأسباب تعرفها الوزارة الوصية والمتعلقة برؤساء مؤسسات الاستقبال.

❖ مطالبتنا بشكل قوي بالإفراج عن "اعتقال" مالية المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين فاس مكناس حتى يكون قادر على تدبير حاجياته في ظل وضعية التبعية المالية لمؤسسة أخرى تجهل حاجيات مؤسسات تكوين الأطر. وفي ظل هذه الوضعية يتم تعطيل مجموعة كبيرة من الأعمال المرتبطة في الأصل بمهام يقوم بها المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين.

❖ مطالبتنا بتسريع عملية صرف مستحقات الأساتذة الذين أنجزوا مهام متعلقة بالأكاديميات (مباريات الولوج لفوج المديرين 2020-2021) مع الأخذ بعين الاعتبار الإطار والمدة التي أنجزت فيها المهام دون أن تعتبر هذه الحقوق "بقشيشا" تتكرم به المديرين على أطر عليا وباحثين.

❖ تحذيرنا لكافة العاملين بالمركز من التماهي مع الأكاديمية فيما يتعلق بسير مرفق التكوين أو التكليف للقيام ببعض المهام غير الموكولة بأي قانون مما يبغض مضامين مرسوم الإحداث ويجعل مفهوم التنسيق هو التبعية.

واعتبارا لما سبق نرى أن التصريحات التي أدلى بها السيد الوزير يوم 6 أبريل 2021 والمتعلقة بالمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين مجانية للحقيقة ولا تخدم مطلقا منظومة التكوين ولن تقدم أو تؤخر أي شيء سوى خلق جو من القلق والتوتر نحن في جِل عنه في هذه الفترة مستحضرين تغليب مصلحة المنظومة قبل أي شيء.

وعليه فإن المكاتب المحلية تطالب أعضاء المكتب الوطني تفعيل قرارات مجلس التنسيق القطاعي الأخير للرد على هذه الهجمة غير المفهومة على المراكز الجهوية بعد إعلان الوزارة الوصية التراجع عن كل ما تم مناقشته مع المكتب الوطني، وإلى أن يتم الإعلان عن ذلك قررت المكاتب المحلية للنقابة الوطنية للتعليم العالي القيام بوقفة احتجاجية لمدة ساعة داخل المؤسسات يحدد تاريخها لاحقا.

عن المكاتب المحلية للنقابة الوطنية للتعليم العالي بالمركز الجهوي لمهن التربية والتكوين فاس مكناس

الخميس 8 أبريل 2021



النقابة الوطنية للتعليم العالي  
المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين  
المكتب المحلي - مكناس

